في العام ٩٩م دخلت بلادنا في محادثات رسمية مع وكالة التنمية الدولية بشأن المساعدة القطرية للجمهورية اليمنية في مسألة بالغة التعقيد، تهدد معيشة نحو مليون وثمانمائة ألف نسمة يقطنون حوض صنعاء نتيجة شحة المياه بسبب الاستنزاف الجائر وضآلة معدلات التغذية للمياه الجوفية، وفي ضوء ذلك تم الاتفاق على تنفيذ مشروع إدارة مياه حوض صنعاء- كمنظومة خاصة في هذا الإطار تتولى وضع آلية لمجموعة من التدابير للحفاظ على المياه وإدارتها إدارة رشيدة وحدد خط سير المشروع في ثلاث مراحل ويمضي الآن في مرحلته الأولى «٢٠٠٢-٢٠٠٨» بنجاح- حسب تقييم دولي..

عند المرحلة الأولى حاورت «الثورة» المهندس/محمد حرمل- مدير مشروع إدارة مياه حوض صنعاء حول واقع حوض صنعاء اليوم- أطره المؤسسية والقانونية- الخطة- التوعية- تجربة جمعيات المياه- السدود- الآبار العشوائية وكذا المعالجات السريعة..

حوار/عبدالله محمد حزام

مدير مشروع إدارة مياه الحوض المهندس/ محمد حرمل لـ«الثورة»:

١٣ ألف بئر تستنزف مياه حوض صنعاء بشكل عشوائي

● بداية هل من قراءة واضحة لواقع مياه حوض صنعاء؟

– حوض صنعاء تحكمه محددات واقعية فهو يعاني من انفجار سكاني كبير حيث يقدر عدد سكان الحوض بمليون وثمانمائة ألف نسمة، يقطن مدينة صنعاء مليون وخمسمائة ألف فيما يقطن ريف المدينة ثلاثمائة ألف نسمة وتتمثل المساحة المزروعة بـ٢٤ ألف هكتار- ٥٤ بالمائة منها مزروعة بالقات- وتستهلك الزراعة ٨٠ بالمائة من المياه الجوفية و٢٠ بالمائة تستخدم للشرب والصناعة.. كما تقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في السنة بحوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب ويقدر معدل التغذية السنوية بين ٨٠ الى ١٢٠ مليون متر مكعب.. ومما سبق يمكن استنتاج أن كمية الضخ تزيد عن نسبة التغذية بمعدل ١٠٠ بالمائة.

عملية شاملة

● باعتبار المشروع أول عملية شاملة لإدارة شئون المياه في حوض صنعاء كيف ترى إمكانية نجاح المشروع؟

– باعتبار مشروع إدارة مياه حوض صنعاء يعتمد على التخطيط المتكامل على مستوى الحوض المائي والذي يقوم على عنصرين هامين هما إيجاد وتنفيذ العديد من التدابير المناسبة والهامة للحفاظ على المياه في الحوض من جهة وإدارة الطلب عليها من جهة أخرى لتؤدي في نهاية المطاف الى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير للحفاظ على المياه وإدارتها إدارة رشيدة عبر خطة متكاملة تتضمن مجموعة من الحلول التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى المحلي لإدارة الموارد المائية إدارة مميزة وحكيمة تؤدي الى الوصول بإدارة المياه الى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ بمشاركة مستخدمي المياه.

إن عملية نجاح أو فشل أي عمل من الأعمال يتوقف على مجموعة من المقومات وفي حالة مشروع إدارة مياه حوض صنعاء ومن خلال القراءة بعين فاحصة لكافة العوامل المحيطة بالمشروع تظهر بوضوح عوامل ومقومات النجاح التي يمكن بلورتها في الآتي:

– الإعداد والتحضير للمشروع بشكل جيد وإعداد الدراسات المطلوبة والمختلفة.

– تحديد المشكلة القائمة والمشكلات المتوقعة.

– تنامي الشعور بالمشكلة المائية في الحوض من جميع الفئات وبالذات المتأثرة من نقصها وتدهورها النوعي.

– اللامركزية في إدارة المياه من خلال دمج المجتمع في إدارتها وخلق شراكة قوية وفاعلة معه وبناء قدراته المؤسسية بتنظيمه في مجاميع وجمعيات مستخدمي المياه.

– تقديم الحوافز التي من شأنها الحفاظ على المياه وترشيد استخدامه من خلال إدخال وسائل الري الحديثة المدعومة بتكاليف رمزية للمزارعين.

– استقطاب الخبرات المحلية المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة العالية وكذلك الخبرات الدولية لتنفيذ أعمال المشروع.

– المتابعة والتقييم والتي ترافق نشاطات المشروع وقياس الأثر وفقاً للمعايير المصممة لذلك.

كل هذه المقومات والعوامل مجتمعة تجعلنا ولا شك نستقرئ مستقبل نجاح هذا المشروع بشفافية ووضوح معتمدين على حقائق عملية وعلمية ليقدم هذا المشروع تجربة رائدة وفريدة من نوعها تكون بمثابة مرجعية وتجربة يحتذى بها في الأحواض الأخرى وكذا في الدول المشابهة.

خطوات مرحلية

● تنتهجون خطة مرحلية في إدارة المشروع أين وصلتم في مرحلته الأولى؟

– عندما دخلنا في محادثات رسمية مع وكالة التنمية الدولية في ابريل ١٩٩٩م بشأن استراتيجية المساعدة القطرية للجمهورية اليمنية تم الاتفاق على تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل ولمدة «١٢-١٥» سنة- وتبدأ مرحلته الأولى من ٢٠٠٣م وحتى ٢٠٠٨م وتم التوقيع على تنفيذها نهاية أغسطس من العام ٢٠٠٣م وبكلفة تقديرية تساوي ٣٠ مليون دولار امريكي.

وعلى الرغم من أن تفعيل القرض لم يبدأ إلا في نهاية ديسمبر من نفس العام حيث تأخرت اجراءات توظيف الاستشاريين والاخصائيين سواءً كانوا أفراداً أو شركات إلا أن وحدة تنفيذ المشروع عملت جاهدة على الإسراع في البدء في تنفيذ المرحلة الأولى وإحراز تقدم ملموس على أرض الواقع وبخطى متوازية على مستوى جميع المكونات، ليس على مستوى تجهيز وحدة تنفيذ المشروع إدارياً ومالياً ولكن على المستوى الفني، من إعداد وتصميم وتاهيل...

فعلى مستوى المشتروات والعقود فقد تم تأسيس البنية التحتية للبدء في تنفيذ مكونات المشروع حيث تم شراء الأجهزة والمعدات لإدارة المشروع والجهات ذات العلاقة، وأجهزة مساحة ورصد ومراقبة المياه.. وفي جانب العقود تم التعاقد مع عدد من الشركات الاستشارية سواءً لتوريد الأنابيب الحديدية والبلاستيكية وتوابع التركيب أو لتقديم الاستشارات الفنية، حيث تم التعاقد مع شركة استشارية لفحص هذه المواد لمطابقة المواصفات المطلوبة سواء أثناء التصنيع أو التسليم هذا فيما يخص مكون إدارة الطلب على المياه.

أما في جانب إدارة العرض وتغذية الخزانات الجوفية فقد تم تاهيل عدة شركات للقيام بإعداد التصاميم التفصيلية ووثائق المناقصات لترميم ١١ سداً قديماً وبناء ٤سدود جديدة، كما أن المشروع أيضاً بصدد توظيف شركة استشارية تقوم بتوفير الدعم الفني والاشراف على الشركات الاستشارية التي تقوم بإعداد التصاميم للسدود ودعم البنية المؤسسية للإدارة العامة للري بوزارة الزراعة والري.

وفي جانب مهم تم التعاقد مع شركة ألمانية

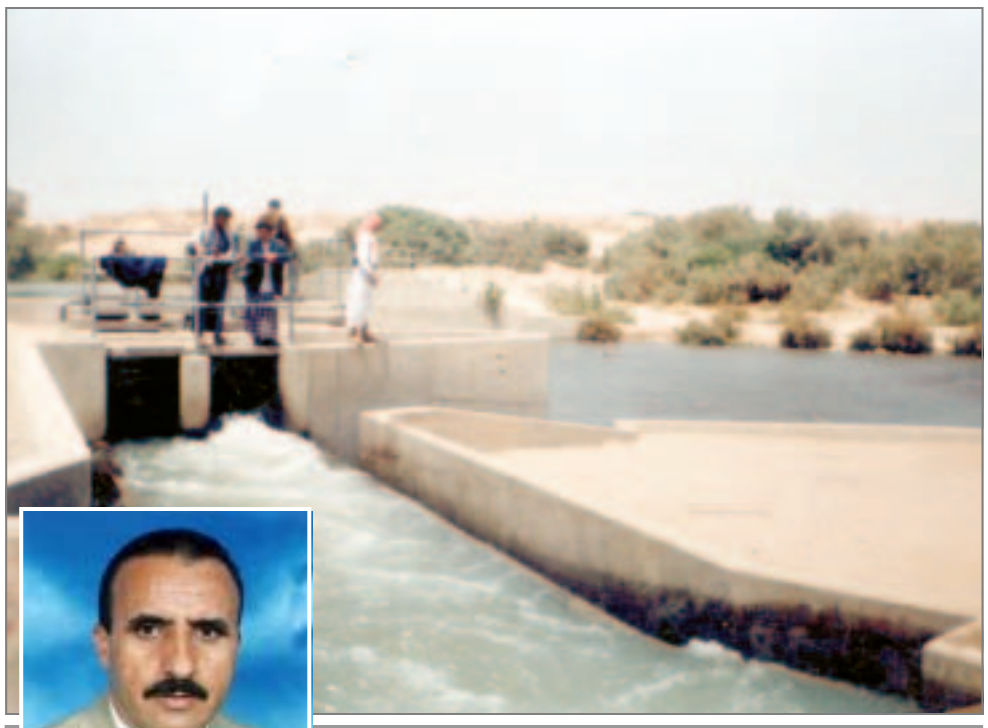

■ المهندس/ محمد حرمل

الانفجار السكاني وضآلة نسبة التغذية للمياه الجوفية تمثل المشكلة الأبرز

نهاية أغسطس من العام الفائت لعمل الدراسة الخاصة بتحليل صور الأقمار الصناعية لمنطقة الحوض حيث والعمل جار على تنفيذ هذه الدراسة خلال هذا العام والتي تهدف الى تحديد نوع المحاصيل الزراعية خلال ثلاثة مواسم زراعية ليتم احتساب كمية المياه الجوفية الى الري.

أما في مسألة التنسيق فإن إدارة المشروع تخطو خطوات إيجابية في خلق علاقات شراكة متميزة مع الجهات ذات العلاقة من خلال تشكيل لجنة تسيير المشروع والتي تضم في عضويتها الجهات الحكومية ذات العلاقة وكذا لجنة التنسيق والتي تضم في عضويتها الجهات المنفذة لمكونات المشروع كالإدارة العامة للري، والوحدة الشمالية والوحدة المركزية لمراقبة المياه على مستوى الحقل بوزارة الزراعة، والهيئة العامة للموارد المائية وفرعها بصنعاء وتقوم اللجنة بعقد اللقاءات الدورية لتسهيل عملية التنسيق بين هذه الجهات..

أما على المستوى الاجتماعي الإعلامي فقد تم توظيف وتدريب فرق البحث والتحفيز وكذا فريق التوعية الإعلامية والذي من خلالهما تم إنشاء نحو ٢٧٠مجموعة مستخدمي مياه و٦ جمعيات مستخدمي مياه في عدد من قرى ومديريات الحوض.

معالجات سريعة

● ماهي المعالجات الممكنة والسريعة التي قدمها المشروع؟

– في هذه النقطة لدينا الكثير كإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري ويعمل المشروع في هذا الاتجاه على التعاقد مع خبراء دوليين لإعداد التصاميم النهائية ووثائق المناقصة، حيث سيتم توزيع نصف كمية المياه المعالجة على الأرض الزراعية للمزارعين في وادي بني الحارث، والنصف الآخر على العاصمة لاستخدامها في ري الجزر والحدائق.. الأمر الثاني هو إعادة استخدام مياه الوضوء في المساجد، حيث تم عمل مسح للمساجد الكبيرة في صنعاء وتحديد كمية المياه المستخدمة يومياً وخاصة المساجد القريبة من الشوارع الرئيسية أو التي بجوارها مزارع «مقاشم» وذلك بالتعاون مع مكتب الزراعة بأمانة العاصمة وذلك من أجل إعادة استخدام مياه الوضوء غير المرتبطة بالحمامات بعد ترشيحها وجمعها في خزانات لري الجزر والحدائق القريبة منها، أضف الى ذلك مشروع ترشيد استخدام المياه في المنازل والمساجد حيث قام المشروع بإعداد المواصفات الفنية لحنفيات تعمل بالأشعة تحت الحمراء لاستخدامها في المساجد حيث تتميز هذه الحنفيات بعدم تسريب المياه ولا تسمح بمرور الماء إلا إذا كانت يد المصلي تحتها، حيث ستعمل هذه الحنفيات على توفير المياه لأنها لا تعمل إلا عند الحاجة وإضافة الى ما سبق تبنى المشروع فكرة توفير حقيبة تحتوي على أدوات خاصة يتم تركيبها في المنازل لتوفير استخدام المياه في الحمامات والاستخدامات العادية.

أهمية السدود

● جاءت دعوة الأخ رئيس الجمهورية للاهتمام بالسدود منذ وقت مبكر لأهميتها- ما مدى اهتمام المشروع بهذا الجانب؟

– إن اهتمام الدولة ممثلة بشخص فخامة الأخ رئيس الجمهورية – حفظه الله ببناء السدود وصيانتها قد حفز الجهات المعنية للاهتمام بهذا المصدر المائي والحيوي المهم والذي عمل اليمنيون منذ القدم على تطويره، فقد احتوى المشروع في إحدى مكوناته الرئيسية- مكون إدارة العرض- على المياه وتغذية الخزانات الجوفية من خلال قيام المشروع بترميم وصيانة وإعادة تشغيل ١١سداً قديماً وبناء ٤سدود جديدة تم تحديد مواقعها بغرض تغذية الخزانات الجوفية وكذا بناء الحواجز والجابيونات في منطقة الحوض.

وفي هذا الصدد تقوم إدارة المشروع باستكمال اجراءات التعاقد مع شركات أستشارية متخصصة لإعداد التصاميم التفصيلية ووثائق المناقصات الخاصة بهذه السدود وكذا توظيف شركة استشارية للإشراف على إعداد التصاميم والترميم والتنفيذ والذي من المتوقع أن يبدأ العمل فيه خلال النصف الثاني من العام الجاري.

أطر عملية

● الإطار المؤسسي والقانوني الذي ينظم إدارة الأحواض المائية، أمر مهم كيف تعملون من أجل ذلك؟

– بالتأكيد انه أمر مهم لإدارة وحماية الأحواض المائية وكان لابد من استصدار تشريع «قانون» لضبط عملية إدارة الأحواض المائية إذ أنه بدون قانون لا يمكن للحكومة وبقية مؤسساتها السيطرة على الموضوع وضبطه وحماية وإدارة الأحواض المائية، لذلك عمل المشروع ومنذ إنشائه بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لاستصدار قانون المياه برقم ٣٣لعام ٢٠٠٢م، وتسعى وزارة المياه بالتعاون مع الجهات المختصة لسرعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المياه باعتبارها وسيلة تطبيق القانون، بالاضافة الى استصدار قرار من مجلس الوزراء برقم «٣٤٤» من نفس العام بشأن اعتبار منطقة حوض صنعاء منطقة حجر مائي وكذا قرار مجلس الوزراء لضبط حركة الحفارات.

ويعمل المشروع- بالتعاون مع الجهات المعنية- لتنظيم آلية تنفيذ القانون ولائحته والقرارات والإجراءات المائية الأخرى.

وفي الإطار المؤسسي يقوم المشروع بإقامة ورش العمل المتعلقة بتنفيذ مكونات المشروع، كما يقوم المشروع بتقديم الدعم المادي والفني والاستشاري لعدد من الجهات ذات العلاقة وسيقدم المشروع برنامجاً تأهيلياً وتدريبياً لموظفي تلك الجهات بما يرفع من كفاءتهم وقدراتهم كالدورات الداخلية والخارجية للاستفادة من تجارب الآخرين.

بالاضافة الى انتهاج المشروع لفلسفة واجبية إشراك المستفيدين في إدارة وحماية الأحواض المائية باعتبارهم المستفيد والمتعامل الأساسي مع المياه في الواقع، ولأن المسئولية مسئولية جماعية «حكومية وشعبية» كان لابد من إشراك المستفيدين وذلك بتنظيمهم في مجموعات وجمعيات لتنظيم الجهد الشعبي، وسيتم رفع قدراتهم ووعيهم بأهمية الحفاظ على الأحواض المائية، وتاهيل وتدريب هذه المجموعات و الجمعيات لتتمكن من القيام بواجبها بكل كفاءة واقتدار ومسئولية..

برامج توعوية

● مسألة التوعية ضرورة ينبغي أن تكون مرئية.. ماهي خطتكم في هذا الاتجاه؟

– عملت فرق البحث والتحفيز الاجتماعي التابعة لمشروع إدارة مياه حوض صنعاء منذ بداية عملها على الاجتماع بالقيادات الشعبية والرسمية للمديريات موضحة لهم أهداف المشروع والآلية التي سيتم عن طريقها تنفيذ أنشطة المشروع ومطالبة بدعمهم في ما يتعلق بتنظيم مجموعات مستخدمي المياه وإنشاء جمعيات لهذا الغرض باعتبارها الشريك الرئيسي مع المشروع لإدارة مياه الحوض.

أما الخطوة الثانية التي خطتها فرق البحث والتحفيز الاجتماعي هي النزول الى قرى مديريات الحوض خاصة القرى ذات الكثافة الزراعية العالية والاجتماع بالأهالي وتعريفهم بأهداف المشروع وآلية تنفيذ أنشطته لمواجهة الاستنزاف الجائر لمياه الحوض.

وبالرغم من أن العمل الاجتماعي طويل وشاق في تحقيق أهدافه خصوصاً في ظل واقع اجتماعي معقد ومتشابك إلا أن هذه الفرق استطاعت أن تنجز عملية إعدادا الأنظمة الداخلية لجمعيات مستخدمي المياه لمكوني العرض والطلب وتنظيم عدد ٢٧٠ مجموعة مستخدمي المياه.

وكذا أخذ موافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على الأنظمة الداخلية والمساعدة في خروج فرق البحث والتحفيز الاجتماعية الى القرى المستهدفة لإنشاء جمعيات مستخدمي المياه حيث تم تأسيس نحو ٦ جمعيات مستخدمي المياه.

مشكلة خطيرة

● مازالت الآبار الارتوازية العشوائية خصوصاً في المناطق المحيطة بصنعاء تمثل ظاهرة تهدد بهدر كبير للمياه؟ كيف تتعاملون مع هذه القضية؟

– دون شك هذه قضية خطيرة جداً يعاني منها حوض صنعاء وبقية الأحواض في الجمهورية ومن جانبنا في مشروع إدارة مياه حوض صنعاء قمنا بعمل مسح شامل للآبار في منطقة حوض صنعاء وبلغ عدد الآبار أكثر من ١٣ ألف بئر منها آبار عاملة وآبار متوقفة لعدة أسباب منها نضوب المياه أو لتعطل وحدة الضخ أو غير ذلك من الأسباب، وهذا العدد الكبير من الآبار يستنزف مياه حوض صنعاء بشكل عشوائي دون أدنى تقدير أو مسئولية من مالكي هذه الآبار، لذلك فالمشروع يتعامل مع هذه القضية في أكثر من اتجاه.

ويتمثل الاتجاه الأول بأهمية تطبيق القانون وإصدار اللائحة المنظمة له والعمل على حصر وضبط الحفارات ورصد تحركاتها وعدم الحفر إلا بتصريح من الهيئة العامة للموارد المائية بعد دراسة المنطقة بالاضافة الى تطبيق الأحكام الصارمة بحق من يخالف أحكام القوانين.

والاتجاه الثاني رقابي ويعتمد العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختصة وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بالدور المطلوب منها وضرورة مساعدة الجهات الضبطية والأمنية والمجالس المحلية لمنع الحفر والتبليغ عن أي أعمال حفر عشوائية واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المخالفين.. أيضاً اقامة العديد من ورش العمل والحملات الإعلامية عن مخاطر استنزاف مياه الحوض والكارثة التي ستحل بالجميع إذا لم يتم الحفاظ على هذه الثروة.

وحالياً تعمل الهيئة العامة للموارد المائية على تسجيل وحصر الحفارات ومنح تراخيص مزاولة عمل لها وضبط حركتها بالتعاون مع مرور أمانة العاصمة ومرور المحافظة والجهات الأمنية من خلال تخصيص حوش لهذه الحفارات من قبل الإتحاد التعاوني الزراعي.

الدعم الدولي

● المسئولية الملقاة على عاتق المشروع كبيرة.. كيف يسهم الدعم الدولي والحكومي في انجاح خطة المشروع وأهدافه؟ وماهي تفاصيل الدعم الدولي؟

– المسئولية الملقاة على عاتق المشروع كبيرة فعلاً ولكن دعم الدولة ممثلة بدعم الأخ الرئيس القائد لقطاع المياه وتنمية الموارد المائية وتوجيهاته المستمرة حفز الجميع على التعاطي مع قضية المياه بشكل جاد في ترشيد استخدامها في الزراعة من خلال تبني شبكات الري الحديثة وأنابيب نقل المياه وكذا ترميم وإنشاء السدود من خلال تحديد مواقعها وإعداد الدراسات الفنية والتصاميم الهندسية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية، أما بالنسبة للدعم الدولي فقد تجلى ذلك من خلال اعتماد وتبني الجهات المانحة والبنك الدولي استراتيجية قطاع الموارد المائية وبرنامجها الاستثماري المعد من قبل وزارة المياه.

سنحلل صور الأقمار الصناعية لتحديد نوع المحاصيل الزراعية ومياه ريها

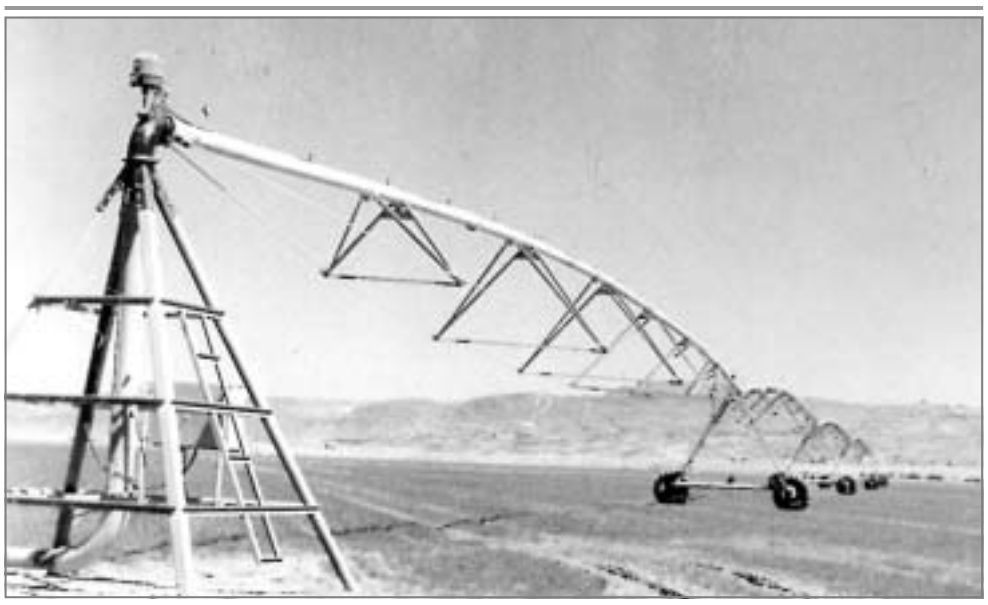

متطلبات إنجاح مسيرة السلام في الصومال

سليمان عبدالجبار

لم يكن اليمن فقط من أكثر المباركين والداعمين لاتفاق السلام في الصومال الذي أبرم في كينيا مؤخراً وتمخض عن تشكيل حكومة مؤقتة وبرلمان وانتخاب رئيس للبلاد وإنما كان أيضاً الأكثر إدراكاً لحجم التحديات والمهام التي تنتظر السلطة الصومالية الجديدة والمتطلبات اللازمة لعملية إعادة سلطة القانون إلى هذا البلد واعادت أعمار ما دمرته الحرب بسنواتها الـ١٥ وجسامة المهام الإنسانية.

فكانت دعوة اليمن لإنشاء صندوق دولي لدعم مسيرة السلام الصومالية واعادة بنائه انطلاقاً من هذا الإدراك ومن الحرص الشديد على نجاح جهود إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد الشقيق وحتى لاتواجه حكومته المؤقتة المصير الذي واجهته حكومة الوفاق السابقة التي تمخضت عن مؤتمر المصالحة في جيبوتي بفضل احجام المجتمع الدولي على مد يد العون والدعم لمحاولاتها في إخراج الشعب الصومالي من مازق الحرب وغياب سلطة القانون.. فالميمن نفسها قادت عدة مبادرات ومحاولات لتحقيق المصالحة في الصومال كان التقاعس العربي والدولي عن الدعم المانع الوحيد للنجاح.

وتتأكد أهمية الدعوة اليمنية لقيام شراكة دولية لدعم مسيرة السلام الصومالية أكثر مع إعلان نتائج التقييم الأولى لمتطلبات عودة الحكومة الصومالية لمباشرة مهامها في الداخل والتي اجرتها بعثة الاتحاد الأفريقي التي زارت الصومال مؤخراً وانتهت إلى أن جملة من الترتيبات والمتطلبات الضرورية والعاجلة لابد أن تتم وتتوفر لتمكين الحكومة الانتقالية من العودة وانجاز المهام العاجلة لتثبيت سلطة القانون والمتمثلة بنشر قوات أفريقية للمساعدة على نزع سلاح الليشيات بما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية ومباشرة للعمل لتشكيل جيش وطني يتولى مهام حفظ الأمن والاستقرار لمقدمة المهام الكبرى في إعادة البناء ومعالجة الأوضاع الإنسانية .

ولقد كانت هذه المتطلبات سبباً في تأجيل عودة الحكومة الانتقالية إلى الصومال التي كانت مقررة نهاية فبراير الماضي رغم الدافع الكبير لدى الحكومة في العودة المبكرة إلى الوطن باعتبار أن الظروف أصبحت مهيأة للبدء بتنفيذ خطط السلام والاستقرار على أرض الواقع وهو ما أظهرته نتائج زيارة بعثة الاتحاد الأفريقي وايضاً نتائج زيارة البعثات المرسلة من قبل الحكومة في معظم مناطق البلاد لاستطلاع الأوضاع هناك والتي أكدت استعداد كافة الليشيات المتصارعة على إلقاء السلاح والانخراط في الحياة المدنية.

مما يعني أن الأجواء والمناخات أصبحت بالفعل مهيأة لتحقيق السلام.. وان الأمر يتطلب فقط صحوة ضمير من القوى الكبرى التي أخطأت كثيراً في تعاملها مع الوضع الصومالي حينما اعتقدت أن ما حدث في هذا البلد بعد حالة ميؤوس منها من الصراع المستمر الذي لانهاية قريبة له تلوح في الأفق وكان من نتائج تلك التفاعلات الخاطئة فشل كل الجهود السابقة لإبناء الصومال، والمجتمع الدولي لتحقيق السلام في الصومال وو ضع هذا البلد المبتلي بالحرب والجفاف لتتضاعف في الجانب الآخر مأساته الإنسانية لتصل حالة من الكارثية لا قبل لها في الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم طيلة الخمسين سنة الماضية.

المواصلات.. والتجارة العربية

سالم الجهوري

أمران مهمان تفتقر لهما الدول العربية مازالا يساهمان في تراجعها الاقتصادي، ندرة المواصلات وقلة التجارة البينية، على ضوء التقارير التي تصدر من جامعة الدول العربية مقارنة بتجارة الدول العربية مع أوروبا وأمريكا ودول العالم الأخرى.نعم هناك خلل كبير (مؤلم) في الوقت نفسه ان تتواضع الأرقام بين دول الوطن الكبير تعود لأسباب ذاتية أدت مع تراكم السنين بعد استقلال هذه الدول الى هذا الحال.ويبرز لعلاج هذا الحال الذي بشكل مفتاح الانتعاش الاقتصادي للشعوب العربية، الدفع نحو تفعيل المواصلات بين هذه الأقطار ورفع مستوى التبادل التجاري.

فالأول.. لا بد من نظرة مشتركة له بين الجميع نحو إيجاد اليات أكثر عملية في تطوير أسلوب المواصلات والاتصالات، فالدول العربية تعتمد على وسيلتين فقط تخدم شرائح قليلة من المجتمع في كل وطن فمن يملك شراء تذاكر للطيران أو من لديه مركبة يستطيع الوصول بها الى بعض الدول المجاورة وتبقى الشرائح الأعظم في هذه المجتمعات غير قادرة على التواصل لقلة امكانياتها وعدم قدرتها على استخدام هاتين الوسيلتين.

فالخطوط الملاحية تعاني من ندرة التواصل لعدم وجود المؤسسات الداعمة لتفعيلها والاعتماد على هذه الوسيلة بتراجع يوم بعد آخر وكثرة الاجراءات بين النقاط الحدودية للدول العربية بالنسبة للطرق البرية وتغيب تام لخطوط السكك الحديدية الى درجة العدم.

فكيف يمكن وسط هذا التوجه ان تكون صيغة التواصل مقبولة بين الشعوب العربية التي تتوزع عائلاتها بين تلك المجتمعات وتحتاج الى تواصل دائم ومستمر والحل يبقى في نظرة مستقبلية توضع لتفعيل ذلك كانشاء شركات نقل مشتركة بحرية وبرية وجوية بين بعض التجمعات العربية مثل دول مجلس التعاون او الاتحاد المغاربي والمنتظرة منها مستقبلا.

الثاني.. قلة التجارة البينية وهذا من أكبر المصاعب التي تعرقل الانتعاش الاقتصادي بين العرب وتهدر الكثير من رؤوس الأموال ما يدفعها الى الهجرة بدل الاستغلال الأمثل لها في الوطن العربي، وتعرضها للكثير من المخاطر في الوقت الذي ترتفع فيه أرقام الباحثين عن العمل ليصل الى ٢٥ مليون في أحدث احصائية، وهذا الحال يدفع بهؤلاء الى الفراغ وارتكاب الجرائم مما يضاعف من الهاجس الأمني لحماية المجتمع.

والأسباب عدة وراء هذا التراجع في الجانب التجاري لعل في مقدمتها غياب التشريعات المشتركة بين الدول العربية خلال السنوات الماضية وكذا الاستراتيجيات المشتركة نحو تنوع اقامة المشاريع وعدم توفر الانسيابية العملية لحركة البضائع بين الحدود وتشابه المشاريع بين مجمل الدول المذكورة، واسباب تطول القائمة بها يبقى تشخيص مثل هذه الحالات كالتواصل والتجارة وتوفير الاتصالات والغاء القيود على انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة واستغلال الموارد أمرا مهما خاصة لجامعة الدول العربية الساعية الى تحديث البيت العربي.